

الخريج عقد اجتماعاً في مكتبه حضره 22 نائباً نقل لهم التوجيهات السامية والاهتمام بقضايا الشباب

تشكيل لجنة نيابية لمتابعة تنفيذ رغبة سمو الأمير نحو عدم تعطيل المشاريع التنموية وإيجاد حالة من التنسيق بين السلطتين

رسالة كريمة موجهة لأعضاء مجلس الأمة، مبيهاً سموه أهمية الدور الوطني والأمل المعقود على الشباب الكويتي وتوجهات سموه للسلطة التشريعية والتنفيذية لترجمة توصيات مشروع المؤتمر الوطني الأول للشباب على أرض الواقع. وإيماناً من كتلة المستقلون بالسدور والأصال المعقودة على شباب الوطن الذين تشملهم الرعاية الأبوية لقائد مسيرتنا، اجتمعت الكتلة وأقامت بالتأكيد على أولوياتها والتي كان من بينها ترجمة خطاب صاحب السمو فيما يخص فئة الشباب حيث سبق أن تشرّف بمثل الشكل النائب د. مشاري الحسيني ببقاء صاحب السمو الأمير وقدم مشروع «نهوض» للشراكة الوطنية بين الشباب والحكومة والذي باركه صاحب السمو وأحالته لوزير الشباب وبهذه المناسبة تقدم بخالص الشكر والتهنئة إلى مقام صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس الوزراء على نجاح المؤتمر وتعيد سموه والشعب الكويتي والشباب الكويتي على وضع التوصيات محل التنفيذ من الناحية التشريعية وان تكون عوناً للسلطة التنفيذية في ترجمة هذه التوصيات على أرض الواقع، وتحفظ الله الكويت وأميرها وولي عهدها وشعبها من كل مكروه.

الخلل، ولو كل مسؤول قام بفتح بابه، واستمع إلى مطالب الناس، فلن يحتاج أي شخص لعضو يخلص معاملاته، ولكن إذا كان المسؤول هو الظالم، هنا تكمن المشكلة، فنحن نطلب من سموه الأمير أن يطلع من الحكومة أن تتعاون مع النواب، فهناك وزراء أو تحديداً ثلاثة وزراء يحقرون هذا المجلس، ويؤزمون العلاقة بين السلطتين ويسعون إلى خلق مشاكل بين الحكومة والمجلس، وأن اضطرت ساسمهم بالاسم. وقال النائب خليل عبدالله: «إن هذا المجلس يضع وقتاً في أمور لا معنى لها، ولا أظن أن آلية العمل ستسير بهذا الشكل وعموماً هذا مجلس تايه ما يدري وين الله حاطه».

السمو الأمير وجه وزراءه يقول جميع الاقتراحات التي تنمو بالكويت وقرار مشاريع الـ «B.O.T» ولم يتم التطرق لموضوع القروض وناقشنا فتح باب المناقشة للشركات الأجنبية وسرعة إنجاز المشاريع. سعود الحرجي: اجتمعنا مع نائب الرئيس وكان راقياً لتقريب وجهات النظر ونقل رسالة صاحب السمو للاعضاء بما يصب في خدمة الوطن وتلبية مطالب الشباب العشرة وتم التشديد عليها والإسراع في تنفيذها. وفيما يخص المجلس تدارسنا بعض الجلسات السابقة وما دار بها من خروج على لغة الخطاب. واتفقنا على تذليل الصعاب أمام الشباب الكويتي حتى تكون الكويت درة الخليج وكانت هناك نقاط ممتازة فيما يخص تنفيذ الحكومة للمشاريع التي أقرها المجلس. وقال النائب عادل الخرافي: «إن الاجتماع كان عبارة عن رسالة من صاحب السمو الأمير إلى النواب تتعلق بمساعدة الناس ومحاولة حل مشاكلهم ودعم المشاريع والتكليف». وقال النائب طاهر الفيكاوي: «إن رئيس المجلس بالإجابة أبلغنا بأن صاحب السمو الأمير حوّض الوزراء على الاستماع إلى مطالب الناس، وبجنته سموه يعرف



محمد الهرشاني



بدر البذالي



د.عبدالحاميد دشتي



مبارك الخريج

مع الحكومة ويكون هنا دور اللجنة المزمع تشكيلها أو حتى يتم تكليف إحدى اللجان القائمة بهذه المهمة مشيراً إلى أنه حتى الوقت الحالي ليس هناك من تفاصيل لكل توصية ومدى رغبة الحكومة في تنفيذها وكذلك التشريعات التي تحتاجها أو الأخرى التي تصطلح بها. وحول ما إذا سيتم الاستعجال بتشكيل هذه اللجنة قال دشتي: سوف نتقدم بطلب التشكيل خلال الجلسة القادمة بدوره قال النائب بدر البذالي بعد الاجتماع مع نائب الرئيس: كان الاجتماع من أجل رسم السياسة العامة للمجلس ونقل رغبة صاحب السمو لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري. ومنذ بداية المجلس أنجزنا من أجل رفع شأن البلاد اقتصادياً وتجارياً. نائب الرئيس نقل لنا ما دار في مجلس الوزراء بأن صاحب

الحكومة بسرعة بوضع آلية لتنفيذ هذه التوصيات. وأوضح دشتي أن من خلال هذا المنطلق كان يجب على السلطة التشريعية التناغم مع توجيهات صاحب السمو الأمير دون أن يطلب منا ذلك مباشرة، فقد طرح الأخوة الحضور فكرة تشكيل لجنة نيابية تعنى بالنظر في كيفية وضع الآلية التشريعية لتذليل الكثير من العقبات التي تسهل تنفيذ توصيات صاحب السمو الأمير لافتاً إلى أن هذا ينم على مدى التناغم في العهد الجديد على ترجمة كل تطالعات وأمني صاحب السمو الأمير إلى أن تحقق حلم الانتقال بالكويت إلى مركز مالي وتجاري. ستصطلح ببعض التشريعات المعوقسة لتنفيذ التوصيات أو تكون في حاجة لسنن تشريعات جديدة في المرحلة المقبلة وأنه في هذه الأثناء يأتي دور المجلس لكي يتناغم

تشكيل لجنة نيابية لمتابعة التوجهات الأميرية السامية بالتعاون مع الحكومة. وفي هذا الإطار أكد النائب عبدالحميد دشتي أنه تم الاتفاق في الاجتماع مع نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخريج على تشكيل لجنة نيابية مؤقتة لترجمة نظرة صاحب السمو الأمير بالرغبة في عدم تعطيل المشاريع التنموية وضرورة وجود حالة من التناغم بين السلطتين وأضاف دشتي أن نائب رئيس مجلس الأمة نقل للعضء ما دار في اجتماع مجلس الوزراء أمس والذي ترأسه صاحب السمو الأمير، مشيراً إلى أن الخريج أبلغهم بأن التركيز كان على التوصيات العشر التي توصل لها المؤتمر الوطني للشباب مشيراً إلى أن ذلك ينبع من إيمان سموه بأن الشباب هم القلب النابض للمجتمع وفي أي مرحلة من المراحل وهو ما دعا سموه إلى مطالبة

أكد رئيس مجلس الأمة بالإجابة مبارك الخريج أن صاحب السمو الأمير يعول على المجلس في التعاون مع الحكومة من أجل إنجاز المشاريع التنموية، والانتهاج من القضايا والقوانين التي يتطلع إليها المواطنون. وأضاف الخريج في تصريح للصحافيين عقب ترؤسه اجتماعاً في مكتبه ضم 22 نائباً: نقلت للأعضاء التوجهات الأميرية السامية للوزراء مساء الأحد في اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، لاسيما ما يتعلق باهتمام سموه بالقضايا الشبابية ومصالح المواطنين، موضحاً أن سمو الأمير وجه سمو رئيس الحكومة بتفعيل توصيات الملقي الشبابي وما ورد في الوثيقة الشبابية. وذكر الخريج أنه وجه الشكر إلى صاحب السمو الأمير لإهتمامه وتوجيهاته السامية برعاية الشباب، وأكدنا لسموه أن هذا المجلس جاء بدعوة سامية من صاحب السمو الأمير ومن أجل مصلحة الكويت وأهلها. وأضاف الخريج: أننا أكدنا لصاحب السمو الأمير أن أغلبية المجلس تدعم تاجيل الاستجابات من أجل إعطاء الحكومة فرصة لإنجاز المشاريع مع الاحتفاظ بحق النواب في المسائلة السياسية. وأشار إلى أن النائب ناصر المري اقترح على الأعضاء

اللجنة تعقد 3 اجتماعات متتالية لإنهاء المداولة الثانية لقانون القروض

لاري: «المالية» تستمع اليوم إلى رأي مقدمي التعديلات على إنشاء «صندوق الأسرة»

انه ليس ثمة مانع من الاستجابة لطلب إلغاء شرط التوقف عن مزاولة النشاط بالأخذ في الاعتبار الأوضاع الخاصة بالخاضعين لأحكام الباب الخامس من حيث عدم ملاءمة إلغاء الترخيص للحالات. وقال لاري: إن هذا المشروع الحكومي مقدم منذ 23 أكتوبر 2007 إلى اللجنة المالية، وسادف مع أعضاء اللجنة نحو إقراره في أسرع وقت وإحالته إلى المجلس تمهيداً لإقراره، خاصة أنه كما ذكرت يهم شريحة كبيرة من المواطنين.

يسمح بموجبه لأصحاب الرخص التجارية التقاعد مع الاحتفاظ برخصهم التجارية السارية ومزاولة عملهم بموجبه. ويسبب لاري أن الوضع الحالي يلزم من يتقاعد بإنهاء رخصته، لأن فلسفة التأمينات مبنية على عدم قدرة المؤمن عليه بالاستمرار بمزاولة مهنته، لذا يجب إقرار هذا التعديل الذي يخدم شريحة كبيرة من المواطنين، ويمكن المتقاعد من مزاولة نشاطه التجاري. وكشف لاري أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية انتقدت من دراسة أعدتها

وأضاف لاري: نحتاج السماع إلى الرأي الفني من بنك الكويت المركزي في التعديلات المقدمة وفي القانون كما أقره المجلس في المداولة الأولى، لافتاً إلى أن اللجنة ستعقد ثلاثة اجتماعات متتالية الثلاثاء والأربعاء والخميس بهدف التمكن من إنجاز تقريرها للمداولة الثانية للقانون. من جهة أخرى، أعلن لاري أنه سيتبني مشروعاً بقانون مقدماً من الحكومة إلى اللجنة المالية منذ حوالي خمس سنوات بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية



أحمد لاري

أكد عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب أحمد لاري أن اللجنة ستستمع في الاجتماع الذي تعقده اليوم إلى وجهة نظر مقدمي التعديلات النيابية الأربعة على قانون إنشاء صندوق الأسرة الذي أقره المجلس في المداولة الأولى، كما ستستمع إلى رأي الحكومة. وقال لاري، في تصريح صحفي أمس، أن الحكومة ستحضر اجتماع اللجنة المالية اليوم ممثلة في محافظ البنك المركزي، بينما يحضر وزير المالية اجتماع الخميس المقبل.

العوضي لتعديل قانون العمل بالقطاع الأهلي

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون: نظراً لأن قانون العمل يستهدف غاية أساسية تهدف إلى عمل موازنة عادلة بين مصلحة العمال وحمايتهم من ناحية وبين مصلحة أصحاب الأعمال من ناحية أخرى، وذلك لما لهذه الموازنة من آثار إيجابية على الناتج القومي بصفة عامة، ونظراً لما لوحظ من أن بعض أصحاب الأعمال يعمدون إلى استخدام عمال من خارج البلاد أو أن يستخدم عمالاً من داخل البلاد، ثم يعمد إلى عدم تسليمهم العمل لديه أو يثبت عدم حاجته الفعلية لهم، لذا نصت صراحة الفقرة الثالثة من المادة 10 من القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل بالقطاع الأهلي على تجريم هذا الفعل بأن تمت معاقبة المخالف حسماء جاء بالمادة 138 من ذات القانون.

للسنة 2010 المشار إليه النص الآتي: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار، ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف حكم الفقرة الثالثة من المادة 10 من هذا القانون، ويحرم من توقع عليه هذه العقوبة من أي دعم عيني أو مالي، وكذلك يجرم من الحصول على أي قسمة صناعية أو زراعية تقدمها الدولة للمواطنين، كما تسحب رخصة الشركة مرتكبة هذه المخالفة ولا يسمح بتجديدها وذلك لمدة خمس سنوات من صدور الحكم النهائي بالإدانة. مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

قدم النائب كامل العوضي اقتراحاً بقانون بتعديل المادة 138 من القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي وجاء في القانون: مادة أولى: يستبدل بنص المادة 138 من القانون رقم 6



كامل العوضي

خلال ندوة «الحوار الوطني» في ديوان الوسمي

المتحدثون: الحوار بين جميع فئات المجتمع أصبح ضرورة

طالب للدراسة في قم. من جانبه، قال النائب السابق محمد هايف: الكويت اليوم تمر بمنعطف خطير إذا ستكون عواقبه وخيمة، نتمنى أن تكون بعيدة لأنها لن توصلها إلى بر الأمان، ورغبت اختلافي مع المواطنين الشيعة والليبراليين إلا أننا جميعاً متفقون على المصلحة العامة للكويت.



د.عبيد الوسمي ومحمد هايف خلال الندوة

وأضاف لاري: نحتاج السماع إلى الرأي الفني من بنك الكويت المركزي في التعديلات المقدمة وفي القانون كما أقره المجلس في المداولة الأولى، لافتاً إلى أن اللجنة ستعقد ثلاثة اجتماعات متتالية الثلاثاء والأربعاء والخميس بهدف التمكن من إنجاز تقريرها للمداولة الثانية للقانون. من جهة أخرى، أعلن لاري أنه سيتبني مشروعاً بقانون مقدماً من الحكومة إلى اللجنة المالية منذ حوالي خمس سنوات بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

أكد عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب أحمد لاري أن اللجنة ستستمع في الاجتماع الذي تعقده اليوم إلى وجهة نظر مقدمي التعديلات النيابية الأربعة على قانون إنشاء صندوق الأسرة الذي أقره المجلس في المداولة الأولى، كما ستستمع إلى رأي الحكومة. وقال لاري، في تصريح صحفي أمس، أن الحكومة ستحضر اجتماع اللجنة المالية اليوم ممثلة في محافظ البنك المركزي، بينما يحضر وزير المالية اجتماع الخميس المقبل.

أضاف الوسمي في ندوة «الحوار الوطني» التي نظّمها مساء أول من أمس أن الحوار الوطني ليس حلاً بقدر أنه «طريق» للحل، مضيفاً بالقول: أننا نأدع لكل صورة من صور الحراك والإرهاب السياسي ليس فريضة للمزاج والتحدث في مصير شعبي كامل. وتساءل الوسمي: هل من الممكن أن ينجح مشروع في البلاد بخلاف التيار الإسلامي؟ الإجابة المنطقية «لا»، مشيراً إلى أنه لم يجلس مع أي طرف ولم يجلس في سرداب ولا يجب أن يعتقد أحد أنه يملك صلاحية الشعب.



جمعية السالمية التعاونية

إعلان

تعقد جمعية عمومية لجمعية السالمية التعاونية لسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 2013/3/21 على تحديد يوم الأحد الموافق 2013/4/14 للجمعية العمومية.

يتشرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لجمعية السالمية التعاونية بدعوة السادة المساهمين البالغين من العمر (21 عاماً فأكثر) في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية والمساهمين في الجمعية حتى 2012/12/31 لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها يوم الأحد الموافق 2013/4/14 في تمام الساعة الرابعة عصراً بصالة أفرح جمعية السالمية (صالة الشيخ ناصر سعود الصباح) وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة ليصبح قانونياً بحضور 25 عضواً.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- 1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمصادقة عليه.
- 2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية لسنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
- 3- تعيين مراقب حسابات للجمعية للعام المالي المنتهي في 2013/12/31 وتحديد تعاقبه.
- 4- تركيبة كل من لعضوية مجلس الإدارة:

• الدكتور / محمد سالم الخلف • خالد ياقوت مرزوق • عبداللطيف أحمد الماص

ملاحظة:

- 1- يجب على كل عضو من أعضاء الجمعية العمومية إحضار البطاقة المدنية الأصلية ولن تعتمد صورة عنها أو إحضار شهادة لمن يهيمه الأمر من المعلومات المدنية.
- 2- على السادة المساهمين وغير المستكملين للمفاتيح ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال المفاتيح.
- 3- على المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة الإدارة لاستلام نسخة من الكتيب.

مجلس الإدارة

وأضاف هايف قائلاً: أبارك خطوة الحوار الوطني التي طرحها د.عبيد الوسمي مع كل فئات المجتمع الكويتي البعيدة عن التحاور مع الحكومة. وفي الختام، أكد عضو الكتلة الشعبي الناشط عبدالله المطيري أن المقاطعة فشلت والدليل أن عدداً كبيراً من نواب الأغلبية سيخوضون الانتخابات المقبلة بأي نظام انتخابي كان، مضيفاً: قضية الحوار المطروحة على الساحة قضية ضرورية، فهل يستطيع ائتلاف المعارضة أن يعيد مجلس الأمة بلا حوار؟ وأشار المحرن: الصيفي الصيفي فاجاناً أن الأغلبية غير موافقة على الحكومة المقبلة مما يثبت أن بياناتهم غير صادقة، مشيراً إلى أنه لا يرغب في الأربعة أصوات لكن خمس دوائر بصوتين أفضل.

أن رجل المرحلة هو د.عبيد الوسمي الذي طرح فكرة الحوار الوطني البعيد عن التحاور مع الحكومة، وتابع الطريق: أشهدوا أنني داعم لكل صور الحراك. قال في السياق ذاته، قال د.عبدالله النفيسي خلال الندوة: أن بلدنا الكويت يعتبر بمثابة نقطة في خارطة العالم مشيراً إلى أن الاحتقان السياسي أكبر من البلد بكثير، مؤكداً أنه يود بالشعب كله قائلاً: الاحتقان السياسي أكبر من الكويت بـ «وايد» ويودي بأهلها كلهم. وأضاف النفيسي:

السياسية التي تعيشها، مبيهاً بالقول: الإرهاب السياسي لا يعنينا ونتيجة الحوار بواردها إيجابية وهذا هو الطريق: أشهدوا أنني داعم لكل صور الحراك. قال في السياق ذاته، قال د.عبدالله النفيسي خلال الندوة: أن بلدنا الكويت يعتبر بمثابة نقطة في خارطة العالم مشيراً إلى أن الاحتقان السياسي أكبر من البلد بكثير، مؤكداً أنه يود بالشعب كله قائلاً: الاحتقان السياسي أكبر من الكويت بـ «وايد» ويودي بأهلها كلهم. وأضاف النفيسي: